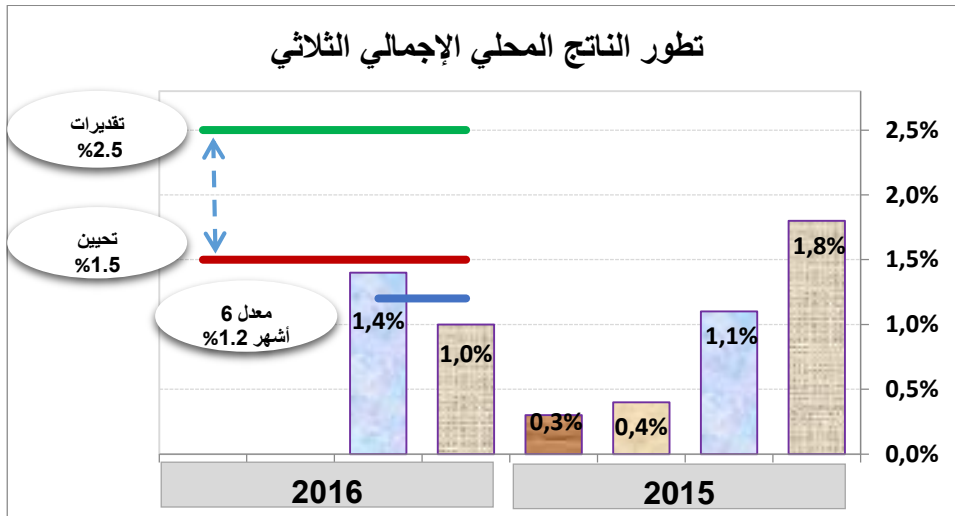


تقرير حول متابعة تنفيذ  
ميزانية الدولة إلى موفى الثلاثي الثالث لسنة 2016  
Rapport d'exécution du budget de l'Etat à fin  
Septembre 2016

## I. تطور الظرف الاقتصادي

1. شهدت الأشهر الأولى من السنة الجارية عدة مستجدات انعكست سلبا على الاقتصاد الوطني عامة و على المالية العمومية خاصة.

2. سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال السداسية الأولى من سنة 2016، تطورا بنسبة 1% بالانزلاق السنوي في الثلاثي الأول و 1.4% في الثلاثي الثاني أي معدل 1.2%. وعلى ضوء هذه المعطيات والتطورات المرتقبة لبقية السنة تمت مراجعة تقديرات النمو لكامل سنة 2016 من 2.5 إلى 1.5% وذلك بالعلاقة مع تراجع نسق تطور القيمة المضافة لقطاعات الفلاحة والخدمات المسوقة وكذلك الصناعات غير المعملية جراء تراجع إنتاج المحروقات.



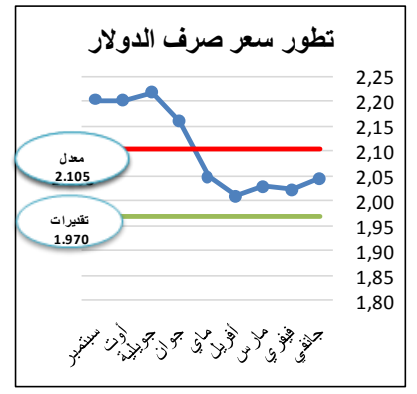
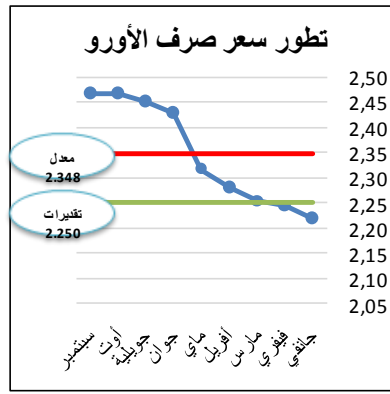
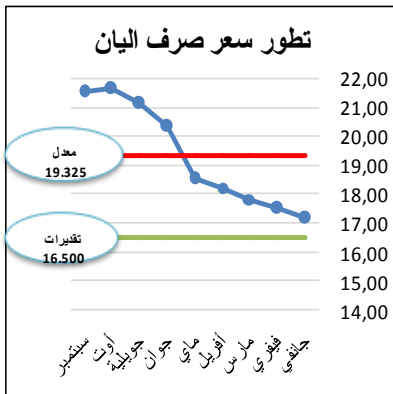
- وتجدر الإشارة إلى أنه قد تقلص الاستثمار الجملي وذلك بحكم تردي مناخ الأعمال والضعف النسبي لنسق انجاز المشاريع العمومية في مختلف جهات البلاد. كما انخفضت مساهمة التصدير في النمو بصفة كبيرة جراء تقلص الطلب الخارجي الموجه إلى تونس في علاقة بتراخي وتيرة النشاط الاقتصادي لبلدان الاتحاد

الأوروبي تبعا لأزمة الديون السيادية التي عرفتها المنطقة علاوة على قرار المملكة المتحدة مغادرة الاتحاد الأوروبي (Brexit).

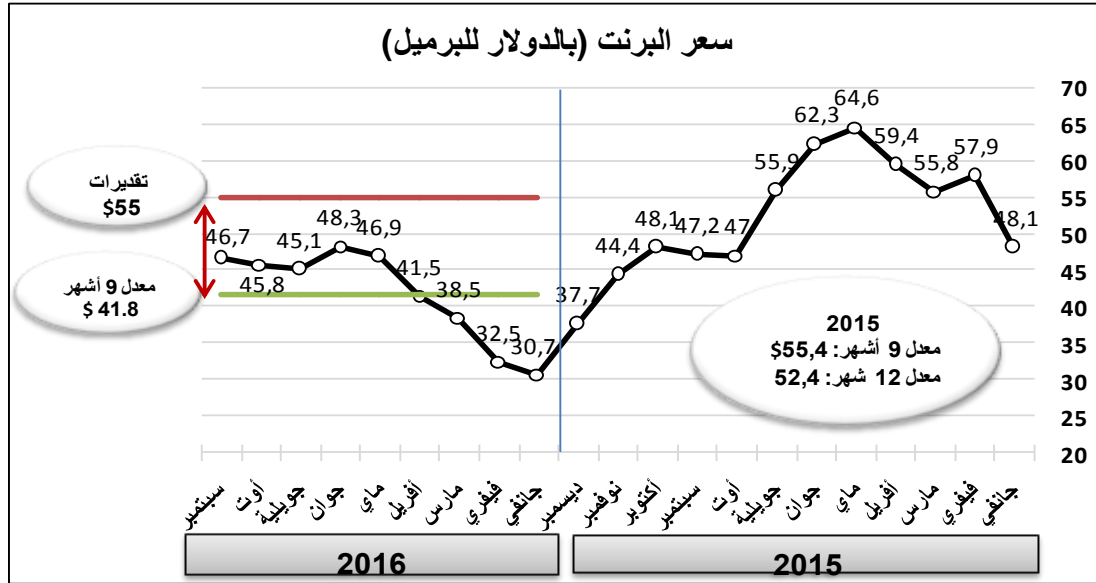
- وقد بات من الصعب التعويل على قطاع الخدمات غير المسوقة في ضوء تدهور التوازنات المالية إلى مستويات تنذر بالخطر.

- وأدى تراجع ديناميكية القطاعات المصدرة الناجمة عن تضرر عدد من القطاعات الحيوية بسبب الإضرابات والمشاكل الأمنية من جهة وتصاعد نسق الواردات من جهة أخرى إلى توسع العجز التجاري ليبلغ حدود 1000 مليون دينار شهريا زاد في حدته تقلص المداخيل السياحية وتحويلات التونسيين بالخارج مما تسبب في توسيع العجز الجاري الذي ناهز في السنوات الأخيرة نسبة 9 % من الناتج المحلي الإجمالي.

- كما تأثر الدينار مباشرة بتردي وضع الميزان الجاري للمدفوعات وكذلك التقلص الملحوظ في حجم الاستثمارات الخارجية المباشرة، حيث تراجعت قيمته منذ بداية السنة إلى حدود آخر شهر جويلية 2016 بحوالي 9 % مقابل الدولار و 11% مقابل الأورو.



- وقد سجلت أسعار النفط في السوق العالمية نوعا من التذبذب واستعادة المنحى التصاعدي بداية من شهر فيفري 2016 ليرتفع المعدل الشهري من 30.7 دولار للبرميل في جانفي إلى 48.3 دولار في جوان و 46.7 دولار في سبتمبر 2016، ليبلغ معدل التسعة أشهر من السنة الجارية 41.8 دولار.



3. و تتراوح انعكاسات هذه المستجدات على المالية العمومية بين الايجابي و السلبي سواء على مستوى الموارد أو على مستوى النفقات كما يتجلى ذلك من خلال النتائج المسجلة لتنفيذ ميزانية الدولة خلال التسعة أشهر الأولى من السنة الجارية.

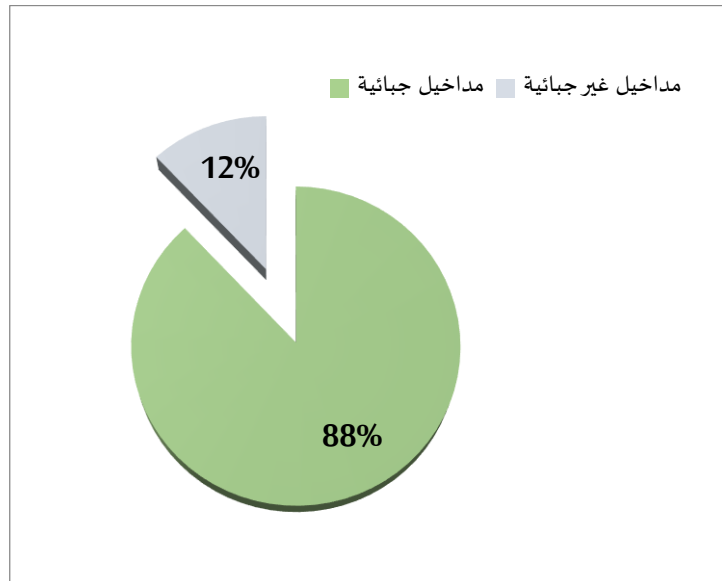
## II. نتائج تنفيذ ميزانية الدولة

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى سبتمبر 2016 إلى تسجيل النتائج التالية:

### على مستوى الموارد الذاتية

4. بلغت الموارد الذاتية المستخلصة إلى موفى سبتمبر 2016 ما قدره **15622 م د** مقابل 14976 م د خلال نفس الفترة من سنة 2015 مسجلة بذلك زيادة بـ **4.3%** مقابل **12.4%** مقدرة. وتمثل الاستخلاصات المذكورة نسبة إنجاز إجمالية تبلغ **69%** مقابل **74%** مسجلة في 2015.

5. و تتأى هذه الإستخلاصات لحد **88%** من المداخيل الجبائية و **12%** من المداخيل غير الجبائية.



نتائج	ق. م	9 أشهر		نتائج	نتائج
		2016	2015		
المداخيل الجبائية	20600	13764	13687	18487	77,0
المداخيل غير الجبائية	2056	1858	1289	1673	569,0
الموارد الذاتية	22656	15622	14976	20160	646,0
	%12,4	%4,3	%1,9	%1,0-	

## المداخل الجبائية:

6. بلغت استخلاصات المداخل الجبائية في موفى سبتمبر 2016 ما قدره 13764 م د مسجلة بذلك تطوراً بـ 0.6% أو 77 م د مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2015 حيث سجلت نقصاً على مستوى الجبائية المباشرة (-201 م د) ، و تطوراً على مستوى الجبائية غير المباشرة (+278).

9 أشهر			ق م	نتاج	
الفارق	2016	2015	2016	2015	
201-	5659	5860	8778	7816	الأداءات المباشرة
411+	3083	2672	4200	3549	المرتبات و الأجور
541-	319	860	1048	1089	الضريبة على الشركات البتروولية
71-	2257	2328	3530	3178	أداءات مباشرة أخرى
278+	8105	7827	11822	10671	الأداءات غير المباشرة
133-	459	592	523	825	المعاليم الديوانية
6-	3703	3709	5697	5057	الأداء على القيمة المضافة
308+	1600	1292	2277	1773	المعلوم على الإستهلاك
109+	2343	2234	3325	3016	معاليم أخرى
77+	13764	13687	20600	18487	المجموع
	0.6 %	1.2 %	11.4 %	1.0 %	

7. يعزى تطور الإستخلاصات الجبائية إلى العوامل التالية:

- تطور مردود الضريبة على الأجور بنسبة 15.3% (+411 م د) بالعلاقة مع الزيادة في الأجور في القطاعين العام والخاص. مع الإشارة و أن هذه النسبة (15.3%) تبقى دون المستوى المقدر لها في قانون المالية الأصلي (18.3%).
- نقص على مستوى الجبائية البتروولية (-63%) يعود أساساً إلى انخفاض الإنتاج (-9.9%) وانخفاض معدل سعر النفط (41.8 دولار في موفى سبتمبر 2016 مقابل 55.4 دولار في موفى سبتمبر 2015).

- نقص إجمالي (-3% أو -71 م د) على مستوى الأداءات المباشرة الأخرى يهم بالخصوص فوائد الإيداعات و مداخيل الأموال المنقولة (+45 م د) وتسوية الضريبة على الشركات غير البترولية (-115).

- إنخفاض المعاليم الديوانية (-22.5% أو -133 م د) يعود أساسا إلى تعديل و تقليص نسب المعاليم في إطار قانون المالية 2016.

- إنخفاض بنسبة -0.2% أو (-6 م د) في مردود الأداء على القيمة المضافة ناتج عن:

● زيادة بعنوان استخلاصات الأداء على القيمة المضافة عند التوريد (+200 م د)

● نقص الاستخلاصات بالنظام الداخلي (-10.8% أو -208 م د) يفسر أساسا بـ:

(1) ارتفاع استرجاع فائض الأداء بـ144 م د (400 م د مقابل 256 م د).

(2) انخفاض مردود الأداء الموظف على الصفقات (-100 م د) تبعا لتخفيض نسبة الخصم من المورد من 50% إلى 25% في قانون المالية الأصلي.

(3) انخفاض مردود الأداء الموظف على المنتوجات البترولية (-58 م د)

بالعلاقة مع انخفاض الاستهلاك من جهة والتخفيض في أسعار البيع للعموم في جانفي و جويلية 2016 من جهة أخرى.

(4) انخفاض مردود الأداء الموظف على بقية الأنشطة بالعلاقة مع انخفاض نسق النشاط الاقتصادي.

- تطور مردود المعلوم على الاستهلاك بـ 23.8% (+308 م د) يهم المنتوجات التالية:

- المنتوجات البترولية: +239 م د

تبعاً لتعديل المعلوم الموظف على المنتوجات البترولية في قانون المالية الأصلي وذلك في إطار إرساء آلية التعديل الأوتوماتيكي لأسعار البيع للعموم للمنتوجات البترولية المعنية.

- التبغ: +114 م د

بالعلاقة أساساً مع تطور التوريد (+93 م د)

- المنتوجات الكحولية: +18 م د

- منتوجات أخرى: -63 م د

- تطور مردود المعاليم الأخرى بـ 4.9% (+109 م د) يهم أساساً:

• معلوم التسجيل: +14 م د

• معاليم النقل: +23 م د

• مساهمة التبغ لفائدة الصندوق الوطني للتشغيل: +50 م د

### المدخيل غير الجبائية :

**8. بلغت المدخيل غير الجبائية المستخلصة إلى موفى سبتمبر 2016 ما قدره 1858**

م د مقابل 1289 م د في نفس الفترة من 2015 أي تطور بـ 44.2%.

وبالمقارنة مع تقديرات قانون المالية 2016 (2056 م د)، تمثل الاستخلاصات

المسجلة نسبة إنجاز بـ 90.4% مردها الإستخلاصات الاستثنائية الغير مبرمجة

والتي بلغت إلى موفى سبتمبر 868 م د وهي متأتية من تحويل القسط الأخير من

مردود التفويت الجزئي في رأسمال شركة اتصالات تونس (397 م د) و لزمة

الهاتف الجوال للجيل الرابع (471 م د).



و دون اعتبار العمليات الاستثنائية، تسجل الإستخلاصات غير الجبائية العادية تراجعاً بـ 20% (-299 م د) حيث تبلغ 990 م د مقابل 1289 م د خلال نفس الفترة من 2015.

## 9. تتوزع المداخل غير الجبائية حسب مكوناتها كما يلي:

9 أشهر			ق م	نتائج	
الفارق (م د)	2016	2015	2016	2015	
299-	990	1289	2056	1673	المداخل غير الجبائية العادية :
175-	234	409	496	430	عائدات المساهمات
98-	-	98	150	292	الهبات الخارجية
4-	177	181	523	188	مداخل النفط و الغاز
-	70	70	200	70	المصادرة
22-	509	531	687	693	موارد أخرى
868+	868	-	-	-	المداخل غير الجبائية الاستثنائية :
397+	397	-	-	-	القسط الأخير من اتصالات تونس
471+	471	-	-	-	لزمة الهاتف الجوال الجيل الرابع
569+	1858	1289	2056	1673	الموارد غير الجبائية

10. ويفسر النقص المسجل على مستوى المداخل غير الجبائية العادية أساساً بانخفاض عائدات مساهمات المؤسسات العمومية (-175 م د) و تعبئة هبة استثنائية خلال 2015 من الجزائر (98 م د).

## على مستوى موارد الاقتراض

11. بلغت موارد الاقتراض التي تمت تعبئتها خلال الفترة المعنية ما قدره 4952 م د أي ما يعادل نسبة إنجاز بـ 75% من المبالغ المقدرة. و تتأني هذه الموارد من:

- الاقتراض الداخلي لحد 2567 م د (اكتتابات في رفاع الخزينة) أي ما يعادل 128% من التقديرات.

- الاقتراض الخارجي لحد 2794 م د متأتية من قرض البنك الإفريقي للتنمية الذي تم سحبه في 30 ديسمبر 2015 (409 م د) وقسط من قرض صندوق النقد الدولي (695 م د) و قرض السوق المالية المصدر بضمان الخزينة الأمريكية (1098 م د) إلى جانب القروض الخارجية المباشرة لمشاريع الدولة (439 م د) و لمشاريع المؤسسات العمومية (154 م د).

الفارق م د	9 أشهر		ق م 2016	نتائج 2015	
	2016	2015			
1165	2567	1402	2000	2382	الاقتراض الداخلي
236	2794	2558	4594	4993	الاقتراض الخارجي
<b>1401</b>	<b>5361</b>	<b>3960</b>	<b>6594</b>	<b>7375</b>	<b>جملة موارد الاقتراض</b>

### على مستوى النفقات :

12. بلغت جملة النفقات المدفوعة إلى موفى سبتمبر 2016 ما قيمته 20210 م د مقابل 17818 م د خلال نفس الفترة من سنة 2015، مسجلة زيادة 2392 م د أو نسبة 13,4% متجاوزة النسبة المقدرة بقانون المالية (8.9%) من جراء أساسا تطور كتلة الأجور (+1581 أو +18.7%) بالعلاقة مع تفعيل مختلف الإتفاقيات بالنسبة لنفقات التصرف ، وتحسن نسبة استهلاك الإعتمادات الموجهة للتنمية بالنسبة لنفقات التنمية.

الفارق م د	9 أشهر		ق م 2016	نتائج 2015	
	2016	2015			
964	13104	12140	18619	17228	نفقات التصرف
	7.9%	7.6%	%8.1	%0.3-	
741	3491	2750	5401	4799	نفقات التنمية
	26.9%	34.1%	12.5%	%0.1	
291	271	20-	100	221.9	قروض و تسبقات الخزينة
396	3344	2948	5130	4613	خدمة الدين
2392	20210	17818	29250	26862	مجموع النفقات
	%13.4	%1.3	%8.9	%1.7-	

## نفقات التصرف :

13. بلغت نفقات التصرف إلى موفى سبتمبر 2016 ما قدره **13104 م د** مسجلة بذلك زيادة بـ **7.9%** (أو 964 م د) مقارنة بنفس الفترة من سنة 2015.

و تتأى هذه الزيادة بالخصوص من:

- ارتفاع نفقات الأجور (**1581 م د** أو **18.7%**) بالعلاقة مع الزيادة العامة في الأجور من جهة والزيادات الخصوصية (في قطاعات الدفاع و الأمن و الديوانة و التربية) من جهة أخرى.
- اقتصاد على مستوى دعم المحروقات (-518 م د).
- شبه استقرار التدخلات دون الدعم.

الفارق م د	9 أشهر		ق م 2016	نتائج 2015	
	2016	2015			
1581+	10042	8461	13000	11583	الأجور
11-	660	671	1055	1046	وسائل المصالح
597-	1332	1929	2612	2883	نفقات الدعم
92-	1020	1112	1600	1549	- المواد الأساسية
518-	-	518	579	918	- المحروقات
13+	312	299	433	416	- النقل
8-	1070	1078	1705	1717	تدخلات دون الدعم
			248		النفقات الطارئة وغير الموزعة
964+	13104	12140	18619	17228	نفقات التصرف
	%7.9	%7.6	%8.1	%0.3-	

## نفقات التنمية:

14. بلغت الاعتمادات المدفوعة إلى موفى سبتمبر 2016 بعنوان **نفقات التنمية 3491 م د** مقابل 2750 م د مسجلة في نفس الفترة من 2015 أي بزيادة **741 م د**

أو بنسبة تطور تقدر بـ **26.9%**.

و تمثل اعتمادات التنمية المدفوعة نسبة انجاز بـ **65%** من التقديرات مقابل 57

% في سبتمبر 2015.

و يهـم تطـور هـذه النفقات مشاريع وزارتي الداخلية و الدفاع و تقدم انجاز مشاريع قطاعات الفلاحة و التجهيز و الثقافة و الشباب.

التطور م د	9 أشهر		ق م	نتائج	
	2016	2015	2016	2015	
346+	1784	1438	2590	2356	الاستثمارات المباشرة
182+	881	699	1545	1407	التمويل العمومي
213+	826	613	1116	1036	تدخلات أخرى
-	-	-	150	-	النفقات الطارئة
<b>741+</b>	<b>3491</b>	<b>2750</b>	<b>5401</b>	<b>4799</b>	<b>جملة نفقات التنمية</b>

### قروض و تسبقات الخزينة الصافية :

**15.** بلغت قروض و تسبقات الخزينة الصافية 271 م دفي موفى سبتمبر 2016 تهـم:

- القروض الخارجية المحالة للمؤسسات العمومية: 154 م د.
- تدخلات الخزينة الصافية: 117 م د منها تسبقة خزينة لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد و الحيفة الإجتماعية (122 م د).

### تسديد خدمة الدين العمومي:

**16.** سجل تسديد خدمة الدين مبلغ 3344 م د في موفى سبتمبر 2016 مقابل 2948 م

د خلال نفس الفترة من سنة 2015 أي زيادة بـ 396 م د (أي 13%) تهـم الدين الداخلي لحد 134 م د والدين الخارجي لحد 262 م د.

و تفسر الزيادة بعنوان الدين الداخلي بارتفاع كلفة الاصدارات بالعلاقة مع حجم الاكتتابات في رقاـع الخزينة للسنة الجارية التي فاقت خلال التسعة أشهر (2567 م د) تقديرات السنة كاملة (2000 م د).

أما الزيادة في تسديدات الدين الخارجي، فهي مرتبطة بارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية.

9 أشهر			ق م	نتائج	
الفارق	2016	2015	2016	2015	
<b>250</b>	<b>1512</b>	<b>1262</b>	<b>1850</b>	<b>1644</b>	<b>فائدة الدين العمومي</b>
129	820	691	998	957	الدين الداخلي
121	692	571	852	687	الدين الخارجي
<b>146</b>	<b>1832</b>	<b>1686</b>	<b>3280</b>	<b>2969</b>	<b>أصل الدين العمومي</b>
5	905	900	1915	1792	الدين الداخلي
141	927	786	1365	1177	الدين الخارجي
<b>396</b>	<b>3344</b>	<b>2948</b>	<b>5130</b>	<b>4613</b>	<b>خدمة الدين العمومي</b>